مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

دور الاقتصاد الازرق في تنويع الاقتصاد الوطني كأحد البدائل للنفط

استاذ مساعد: د. مصطفى خليفة الذوادي
المعهد العالي لتقنيات علوم البحار – صبراتة – ليبيا
Mustafa6321@yahoo.com

المستخلص:

يعد الاقتصاد الازرق من القطاعات الحديثة التي باتت لها اهمية كبيرة ومساهمة مهمة في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، ويحاول البحث توضيح اهمية هذا النوع من الاقتصاد ومدى مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، من خلال قطاعاته المتعددة، وهناك تجارب اقليمية ودولية كثيرة في هذا المجال، التي وضعت استراتيجيات خطط للاستفادة من مواردها المائية المتوفرة، وسنت قوانين للمحافظة على الثروة البحرية، وحصرت نشاطات الصيد البحري والزراعة السمكية، وكافة انشطة السياحة الساحلية وغيرها من الانشطة الاقتصادية الزرقاء التي تسهم في الرفع من المستوى الاقتصادي للبلاد. تسعى ليبيا لتطوير اقتصادها بتبني الاقتصاد الازرق كجزء من استراتيجيتها للتنمية المستدامة وتنويع مصادر دخلها، مع التركيز على الاستفادة من مواردها البحرية المتوفرة، وتقليل اعتمادها على النفط، الذي لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على إيرادات النفط.

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على اهمية الاقتصاد الازرق، وتقييم جهود ليبيا في استثمار الانشطة الاقتصادية البحرية، خاصة في ظل تنامي الجهود الدولية لتنمية مستدامة تحفظ حق الاجيال القادمة في العيش. واعتمد البحث على المنهج الوصفي للتحليل الواقع، وخلص البحث الى عدة نتائج أهمها: ان ليبيا مقومات وميزات هائلة للاستثمار في الاقتصاد الازرق، وتحقيق عوائد اقتصادية كبيرة تقلل من الاعتماد على المصدر الاحفوري الوحيد للدخل (النفط).

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأزرق، الاقتصاد الوطني، بدائل الدخل، التنمية المستدامة، الاستثمار.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

The Role of the Blue Economy in the National Economy as an Alternative to Oil

Assistant Professor: Mustafa Khalifa Al-Dhawadi
Higher Institute of Marine Science and Technology – Sabratha, Libya
Mustafa6321@yahoo.com

Abstract:
The blue economy is a modern sector that has become increasingly important and makes a significant contribution to both developed and developing economies. This research attempts to clarify the importance of this type of economy and its contribution to the gross domestic product (GDP) through its various sectors. Numerous regional and international experiences exist in this field, where strategies and plans have been developed to utilize available water resources, laws have been enacted to preserve marine wealth, and activities related to fishing, aquaculture, coastal tourism, and other blue economy activities have been regulated to contribute to raising the country's economic level. Libya seeks to develop its economy by adopting the blue economy as part of its sustainable development strategy and diversifying its sources of income, focusing on utilizing its available marine resources and reducing its dependence on oil, which still relies heavily on oil revenues.

This research aims to highlight the importance of the blue economy and assess Libya's efforts in investing in marine economic activities, particularly in light of growing international efforts for sustainable development that safeguards the right of future generations to a decent life. The research employed a descriptive methodology to analyze the current situation and concluded with several key findings, most notably that Libya possesses tremendous potential and advantages for investment in the blue economy, enabling it to achieve significant economic returns that reduce its dependence on the sole fossil fuel source of income (oil).

Keywords: Blue economy, national economy, income alternatives, sustainable development, investment.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

مقدمة :

تعد ليبيا من الدول النامية التي تسبب تدفق الذهب الأسود –النفط– والغاز من أراضيها، ونفطها ذو نوعية جيدة، وتعتمد في اقتصادها اعتمادا شبه كليا على تصدير النفط واستيراد كل احتياجاتها من الخارج، وتعتمد على النفط كمورد وحيد داعم للاقتصاد الوطني، رغم وجود موارد اخرى يمكن الاستثمار فيها وتحقيق عوائد تساهم في تنويع مصادر الدخل إلى جانب البترول الناضب . والبحث عن البدائل المستدامة التي يمكن الاستثمار فيها وتنميتها، ولقد حبى الله عز وجل ليبيا بساحل طويل وثروة بحرية كبيرة مستدامة، يمكن ان تكون واحدة من مصادر الدخل المتنوع البديلة للنفط، والتي يمكن من خلالها تحقيق الاكتفاء الذاتي ورفع مساهمة قطاع الثروة البحرية في الناتج المحلي، وتوفير فرص عمل في مجالات عديدة في القطاع الاقتصادي البحري (الاقتصاد الازرق)، وبعد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) لعام 2012، ظهرت فكرة ومصطلح الاقتصاد الأزرق، ويُعرّف الاقتصاد الأزرق بأنه "مجموعة الأنشطة البشرية التي تعتمد على البحر، أو التي تدعمها التفاعلات البرية والبحرية، في سياق التنمية المستدامة، ويشمل على وجه الخصوص القطاعات الصناعية والخدمية، مثل تربية الأحياء المائية، ومصايد الأسماك، والتقنيات الحيوية الزرقاء، والسياحة الساحلية والبحرية، والشحن، وبناء وإصلاح السفن، والموانئ، وطاقة المحيطات، والطاقة البحرية المتجددة، بما في ذلك طاقة الرياح البحرية، والتي تُعدّ من بين القطاعات الاقتصادية البحرية الرئيسية التقليدية والناشئة في حوض البحر الأبيض المتوسط".

حيث يمثل الاقتصاد الازرق منظومة شاملة من الانشطة الاقتصادية التي تستند الى استغلال الموارد البحرية والمائية بطريقة تضمن الاستدامة البيئية، لذا، يهدف الاقتصاد الأزرق إلى مواجهة الأزمات العالمية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها العقود الماضية، مع الأخذ في الاعتبار موارد المحيطات كمساحات للتنمية، والتي قد تُسهم، عند استخدامها بشكل مستدام، في تحقيق الازدهار الاقتصادي.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

ونتيجة لكل هذه العوامل، اتجهت أنظار صناع القرار في العالم نحو هذا الاقتصاد النامي، وبالنظر الى ان ليبيا تمتلك أكثر من (1900) كيلو متر من السواحل الغنية، فإنها مرشحة بقوة لأن تكون من الدول الرائدة في تبني هذا التوجه الاستراتيجي.

تهدف هذه الورقة إلى تقديم لمحة عامة موجزة عن الوضع الراهن للاقتصاد الأزرق في ليبيا، مع تسليط الضوء على التحديات والفرص والاتجاهات وإمكاناته لتحقيق التنمية المستدامة.

مشكلة البحث:

لقد برز في العالم في العقود الاخيرة مفهوم الاقتصاد الازرق، وكثرت المطالبات الدولية من قبل منظمات حماية البيئة بالاستغناء عن التنمية التقليدية، التي تعتمد على المصادر الاحفورية كمصدر للدخل والطاقة، حيث برز خيار ثاني أكثر تنافسية وهو الاقتصاد الازرق كخيار واعد، والاقتصاد الليبي نظراً لما تمتلكه ليبيا من موقع جغرافي استراتيجي وسواحل بحرية طويلة تزخر بموارد بحرية متنوعة يمكن ان يشكل داعم قوي للاقتصاد. ومع ذلك فان هذا القطاع لايزال مهمش ويواجه غياباً شبه تام للسياسات الاقتصادية التي تعزز دوره كركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية. ومنه نحصر الاشكالية في التساؤل التالي:

كيف يساهم الاقتصاد الازرق في دعم الاقتصاد الوطني حتى يكون بديل للنفط؟

أهمية البحث:

تكمن اهمية هذا البحث في معرفة مدى إمكانية الاستثمار في الاقتصاد الازرق، كاستراتيجية بديلة لقطاع النفط، من خلال تفعيل النشاطات المرتبطة بالاقتصاد الازرق، ومن بينها الاستثمار وتنمية الثروة البحرية التي تزخر بها ليبيا، بحيث يمكن ان تصبح بديل اقتصادي مهم من شأنه ان يساهم في نمو الناتج المحلي، بالإضافة الى ايجابياته على المستوى البيئي، الاجتماعي، والثقافي للمجتمع.

اهداف البحث:

1- تسليط الضوء على الاقتصاد الازرق واهميته واهم قطاعاته.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

2- استعراض جهود بعض الدول العربية في هذا المجال والاستفادة من تجاربها.

3- بيان المتطلبات التي يتعين توافرها لتفعيل دور الاقتصاد الازرق في تحقيق اهداف التنمية المستدامة في ليبيا.

4- توضيح لأهم التحديات التي تواجه الاستثمار في الاقتصاد الازرق في ليبيا .

تساؤلات البحث :

ما هو الاقتصاد الأزرق؟ . وما اهم قطاعاته ومكوناته؟

منهجية البحث:

للوصول الى الاهداف المعلنة يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي منطلقا من تحليل المعطيات الواقعية وكذلك الاطلاع على الدراسات والأبحاث العالمية المتاحة.

حدود البحث:

1- حدود الموضوع : الاقتصاد الازرق كبديل للنفط .

2- حدود المكان : الحدود الجغرافية للقطر الليبي.

3- حدود الزمن : وقت اجراء البحث – 2025.

الدراسات السابقة:

دراسة عنان (2020) – بعنوان: الخليج ... الاقتصاد الازرق البديل الامن للنفط. هدفت الدراسة البحث عن مصادر بديلة للنفط وتنوع مصادر الدخل في الدول الخليجية، وتقييم التجربة الخليجية، وخلصت الدراسة الى عدة نتائج: اهمها ان كل دول الخليج تقريباً توجهت للاستثمار في الاقتصاد البحري بنسب متفاوتة وفق استراتيجية طموحة جداً لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل.

دراسة خطاب – بعنوان: متطلبات تفعيل دور الاقتصاد الازرق في تحقيق التنمية المستدامة في مصر.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

من اهدافها: تبيان المتطلبات التي يتعين تواجدها لتفعيل دور الاقتصاد الازرق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر. كان من نتائجها: ضعف وسوء التخطيط المكاني البحري والتكامل بين المناطق البحرية في البحار وتحقيق التنمية المستدامة.

دراسة الطيب، كحلول (2025) بعنوان: دور الاقتصاد الازرق في تعزيز التنمية المستدامة (تجارب بعض الدول) . هدفت الدراسة الى: التعريف بالاقتصاد الازرق من حيث المفاهيم والمجالات .توضيح الاهداف التي بني عليه الاقتصاد الازرق . معرفة ما يتضمنه الاقتصاد الازرق ليصبح جزء من خطة التنمية المستدامة. عرض تجارب بعض الدول في مجال الاقتصاد الازرق . معرفة التحديات التي تواجه الدول لتحقيق أهدافها في مجال الاقتصاد الازرق. وخلصت الدراسة الى عدة نتائج اهمها: الاقتصاد الازرق يعتبر من أدوات التنمية المستدامة التي تساعد البلد على تحقيق نمو بدون أضرار بالبيئة المحيطة ودون هدر الموارد ولاستدامة الموارد للأجيال القادمة، وعند النظر للتجارب للدول المجاورة والاقليمية والقريبة من دولة ليبيا يتضح أنه من الممكن الاستفادة من هذه التجارب لوضع خطط استراتيجية مشابهة للدول التي نجحت من الاستفادة من الاقتصاد الازرق.

دراسة. عباس، لعور 2019: بعنوان: التوجه نحو الاقتصاد الأزرق... كمسار جديد لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر عبر البحر المتوسط . وهدفت الى: إلقاء الضوء على الاقتصاد الأزرق وأهميته، ومعرفة ركائزه الأساسية لغرض رسم المسارات الجديدة لتحقيق التنمية عبر مياه المحيطات والبحار، وخلصت الدراسة الى: يجب على الجزائر اعتماد الاقتصاد الأزرق كفرصة جديدة للتنمية، بهدف توفير مجموعة من إمكانيات النمو المستدام، النظيف والعادل؛ يعتبر الاقتصاد الأزرق اقتصادا مناسبا لسياق وتحديات بلدان البحر المتوسط، وذلك من اجل الفعالية والاستخدام الأمثل للثروة البرية والبحرية مع احترام نزاهة الشروط البيئية.

الاقتصاد الأزرق:

يعد مصطلح الاقتصاد الازرق من المفاهيم الحديثة نسبياً ويشمل "الاقتصاد الأزرق" توليد الكهرباء من طاقة المياه، وأنشطة التعدين والعمليات في البحار والمحيطات، والسياحة

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

البحرية بكافة انشطتها ورياضاتها، وأنشطة صيد وتعليب الأسماك والكائنات البحرية، واستخراج المواد الخام من البحار، وغير ذلك من أشكال النشاط الاقتصادي المرتبط أساساً بالمياه.

تمثل الأحياء البحرية 99% من أشكال الحياة على كوكب الأرض تقريباً، فيما يبقى 1% فقط على اليابسة، وتمتص البحار والمحيطات نحو 50% من الانبعاثات الضارة التي تخرج من اليابسة، وعلى الرغم من تلك الأهمية البيئية إلا أن الأمر يتعدى ذلك إلى الأهمية الاقتصادية أو ما يعرف بـ"الاقتصاد الأزرق." (منشورات الاتحاد المصري للتأمين رقم93 ،2021).

عرف الصندوق العالمي للحياة البرية الاقتصاد الأزرق: الاقتصاد الأزرق هو اقتصاد بحري يوفر فوائد اجتماعية واقتصادية للأجيال الحالية والمستقبلية من خلال المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي، القضاء على الفقر وتوفير فرص العمل اللائق، والاستقرار السياسي، يعمل على استعادة وظائف النظم الإيكولوجية ويحافظ على التنوع البيولوجي والإنتاجية وقيمة النظم الايكولوجية البحرية، يعتمد بالأساس على التقنيات النظيفة والطاقة المتجددة وتدفق الموارد الدائرية لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماع .

وعرف البنك العالمي للاقتصاد الأزرق: ‹‹ يشير إلى الاستخدام المستدام للمحيطات والموارد المائية الأخرى لتحقيق النمو الاقتصادي، تحسين سبل المعيشة وخلق فرص العمل وكذلك الأنشطة التي يتم الاضطلاع لتوفير الخدمات الاجتماعية والفوائد الاقتصادية للأجيال الحالية والمستقبلية واستعادة وحماية وصيانة التنوع، الإنتاجية، المرونة والوظائف الضرورية والقيم الجوهرية للنظم الايكولوجية البحرية، علاوة على ذلك يجب أن يعتمد على التقنيات النظيفة والطاقة المتجددة، والحد من النفايات وإعادة تدويرها.

الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة:

من الأهداف التي اعتمدتها الأمم المتحدة ضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، هناك هدف مستقل يسعى إلى الاستخدام المستدام والحفاظ على الحياة تحت سطح الماء

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

وهو الهدف رقم 14، (الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بشكل مستدام لتحقيق التنمية المستدامة)، بهدف صون المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها بصورة مستدامة لأغراض التنمية المستدامة، تحفظ للأجيال القادمة ديمومة الحياة البحرية

ويسعى الهدف رقم 14 للتنمية المستدامة إلى الحيلولة دون حدوث التلوث البحري والحد منه؛ ودعم الإدارة والحماية المستدامة للنظم البيئية البحرية والساحلية؛ والتعامل مع آثار تلوث البحار والمحيطات؛ وتنظيم صيد الأسماك وإنهاء الصيد الجائر والصيد غير القانوني وممارسات الصيد المدمرة؛ والحفاظ على المناطق الساحلية والبحرية؛ وزيادة المزايا الاقتصادية للدول النامية والدول الأقل نمواً من الاستخدام المستدام للموارد البحرية؛ وتعزيز اليات التنفيذ، بما في ذلك زيادة المعرفة العلمية والتوعية المستمرة، ونقل التقنية البحرية وتنفيذ القانون الدولي كما هو وارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS) لعام 1982.

ويُعرّف الاقتصاد الأزرق بأنه "مجموعة الأنشطة البشرية التي تعتمد على البحر، أو التي تدعمها التفاعلات البرية والبحرية، في سياق التنمية المستدامة، ويشمل على وجه الخصوص القطاعات الصناعية والخدمية، مثل تربية الأحياء المائية، ومصايد الأسماك، والتقنيات الحيوية الزرقاء، والسياحة الساحلية والبحرية، والشحن، وبناء وإصلاح السفن، والموانئ، وطاقة المحيطات، والطاقة البحرية المتجددة، بما في ذلك طاقة الرياح البحرية، والتي تُعدّ من بين القطاعات الاقتصادية البحرية الرئيسية التقليدية والناشئة في حوض البحر الأبيض المتوسط".

يُعرّف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأزرق بأنه "اقتصاد أخضر في عالم أزرق"، إذ إن "الانتقال العالمي إلى اقتصاد أخضر منخفض الكربون وفعّال في استخدام الموارد لن يكون ممكنًا إلا إذا كانت البحار والمحيطات جزءاً أساسياً من هذه التحولات الملحة".

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

لذا، يهدف الاقتصاد الأزرق إلى مواجهة الأزمات العالمية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها العقود الماضية، مع الأخذ في الاعتبار موارد المحيطات كمساحات للتنمية، والتي قد تُسهم، عند استخدامها بشكل مستدام، في تحقيق الازدهار الاقتصادي.

لطالما لعب البحر الأبيض المتوسط دورًا رئيسيًا في اقتصاد المجتمعات والدول الساحلية منذ العصور القديمة. اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، تُعدّ قطاعات الاقتصاد الأزرق محركًا هامًا لاقتصاد المنطقة، بما تتمتع به من إمكانات هائلة للابتكار والازدهار المستدام والشامل.

تترافق الفرص الاقتصادية التي يوفرها البحر الأبيض المتوسط مع حاجة متزايدة لإدارة تحترم أنظمته البيئية وقادرة على الحفاظ على قيمتها وزيادتها بمرور الوقت. ويُمثل التحول المستدام للقطاعات الاقتصادية التي غالباً ما أثرت سلباً على صحة النظم البيئية، مثل مصايد الأسماك والسياحة الساحلية، بالإضافة إلى تطوير أنشطة جديدة نظيفة ومتطورة تقنياً مثل (الطاقة المتجددة) مهمة للابتكار والتوظيف لصالح جميع دول البحر الأبيض المتوسط. ويُعد التعاون الوثيق بين جميع دول البحر الأبيض المتوسط وأصحاب المصلحة فيها شرطاً أساسياً لتحقيق هدف مشترك: الاستخدام المستدام والحفاظ على المورد المشترك الرئيسي، وهو البحر الأبيض المتوسط.

مبادئ الاقتصاد الأزرق المستدام :

تُعدّ مبادئ تمويل الاقتصاد الأزرق المستدام حجر الزاوية للاستثمار في اقتصاد المحيطات. وأُطلقت هذه المبادئ عام 2018، وهي أول إطار توجيهي عالمي في العالم للبنوك وشركات التأمين والمستثمرين لتمويل اقتصاد أزرق مستدام. تُعزز هذه المبادئ تنفيذ الهدف الرابع عشر من أهداف التنمية المستدامة (الحياة تحت الماء)، وتضع معايير خاصة بالمحيطات، مما يُمكّن القطاع المالي من تعميم استدامة القطاعات القائمة على المحيطات. وُضعت هذه المبادئ من قِبل المفوضية الأوروبية، والصندوق العالمي للطبيعة، ومعهد الموارد العالمية، وبنك الاستثمار الأوروبي، وتستضيفها مبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

للبيئة (UNEP FI) كجزء من مبادرة تمويل الاقتصاد الأزرق المستدام. (الموقع الرسمي للاتحاد الاوربي).

قدم الصندوق العالمي للطبيعة مجموعة من المبادئ للاقتصاد الأزرق منها: توفير العوائد الاجتماعية والاقتصادية للأجيال الحالية والمستقبلية ، من خلال المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، وتحسين مستوى المعيشة وتحسين الدخل وتوفير فرص العمل والسلامة وتحقيق تنمية صحية وأمنية وسياسية مستدامة، والمحافظة على تنوع وإنتاجية ووظائف وقيمة نظم البيئة البحرية والمجتمعات الطبيعية التي يعتمد عليها للبقاء والنمو، والاعتماد على التقنية النظيفة والطاقة المتجددة وإعادة تدوير المواد وذلك لتأمين الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية طوال الوقت. التحكم فى إدارة الاقتصاد الأزرق يتم من خلال استخدام أساليب الإدارة التي تتصف بأنها شاملة ومستدامة (تقوم على المشاركة النشطة والفعالة لأصحاب المصلحة)، ومطلعة، ووقائية (حيث يجب أن تستند القرارات على معلومات سليمة علمية لتجنب الآثار الضارة التى تقوض الاستدامة طويلة الأجل)، ودعم الحوار مع أصحاب المصلحة مع اهمية وضع تعريف مشترك وإطار مرجعي للاقتصاد الأزرق، وتعزيز الالتزام من جانب الحكومة وجميع أصحاب المصلحة ذوى الصلة برؤية الاقتصاد الأزرق المستدام والعمل على تحويل هذه الرؤية إلى واقع ملموس. التواصل حول الاقتصاد الأزرق مع أصحاب المصلحة فى عمليات صنع القرار، وكذلك في الإطار التعليمي ورفع الوعي.

وقد افاد البنك الدولي: "إن الاقتصاد الأزرق يولد 83 مليار دولار للاقتصاد العالمي سنوياً، وهذا الرقم قابل للزيادة، موضحاً أن الإمكانات التي تمتلكها الدول البحرية الصغيرة النامية والبلدان الساحلية تعد الأقل نمواً، وتوقع الاتحاد الأوروبي أن ينمو الاقتصاد الأزرق العالمي بشكل أسرع من الاقتصاد العام، وربما يتضاعف حجمه بحلول عام 2030 ، كما أن أكثر من 3 مليارات شخص حول العالم يعتمدون على الحياة البحرية بشكل أو بآخر في حياتهم اليومية والاقتصادية، وأن دولة متقدمة مثل اليابان قد تعاني "فقراً غذائياً" إذا لم تمتلك أسطول كبير من سفن الصيد.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

اهمية الاقتصاد الازرق:

أن البحار والمحيطات تغطي أكثر من ثلاثة أرباع سطح الكرة الأرضية، وتوفر أكثر من نصف الأوكسجين في العالم، كما تحتضن نسبة ما بين 50–80٪ من جميع أشكال الحياة على الأرض، فالأسماك التي يتم صيدها من المحيطات تؤمن سبل العيش والأمن الغذائي لسكان المناطق الساحلية وتعتبر بمثابة دافعاً هاماً للتنمية الاقتصادية، خصوصاً في البلدان النامية. لكن تغير المناخ والتدهور البيئي والتلوث وارتفاع مستويات الحطام البحري، والممارسات السيئة لإدارة مصايد الأسماك تعرض بحارنا ومحيطاتنا للخطر بشكل متزايد.

ووفقاً لإحصاءات الأمم المتحدة فإن قيمة الأنشطة الاقتصادية للمحيطات حول العالم تقدر بنحو من 3 – 6 تريليون دولار سنوياً، ووفقا لتقديرات آخري فإن هذه القيمة ستصل ل 24 تريليون دولار على الأقل وذلك لمختلف الموارد والخدمات التي تشملها مثل: النقل البحري، الذى يمثل نحو 90% من الأنشطة التجارية حول العالم، والاتصالات السلكية واللاسلكية العالمية حيث تحمل الكابلات البحرية نحو 95% من جميع البيانات الرقمية حول العالم. كما انها تعتبر مصدراً للغذاء لنحو 4.3 مليار شخص حول العالم مع توفير أكثر من 15% من البروتين الحيواني المستهلك سنوياً، كما أن 30% من النفط والغاز المستخرج حول العالم ينتج من البحار والمحيطات، ويقدر نشاط السياحة البحرية بنحو 5% من الناتج المحلى الإجمالي العالمي ويعمل به نحو من 6 – 7% من قوة العمل حول العالم.

وبالنسبة للأنشطة التجارية على شواطئ البحار والمحيطات فهناك 13 مدينة من أكبر 20 مدينة حول العالم تقع على شواطئ البحار والمحيطات، كما أن نحو 40% من سكان العالم أو نحو 3.1 مليار نسمة يعيشون في نطاق سواحل البحار والمحيطات في حوالي 150 مدينة ساحلية، إضافة إلى ذلك توفر المحيطات الكثير من المستحضرات الصيدلانية.

وتطورت النظرة الاقتصادية للبحر في ليبيا كونه قيمة اقتصادية يتم التعامل معها على أنها موجودة دون التطرق لقيمتها، وفي ليبيا يتجاوز طول الشاطئ 1900 كيلو متر، ويعد الاقتصاد الليبي أزرق بامتياز حيث تعتمد ليبيا على إيرادات النفط بشكل كبير الذي يتم تصديره عبر مياه البحر الابيض المتوسط، ليأتي خط الغاز الممتد لإيطاليا ويؤكد أن

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

الاقتصاد الأزرق وثيق في ليبيا، وفي ظل تراجع التبادل التجاري البري مع دول الجوار، وانتكاسة تعيشها المشاريع الزراعية وغياب شبه تام للتجارة الجوية التي يعتمد عليها التجار بشكل جزئي بسبب الحظر الأوروبي على الطيران الليبي بعيداً عن النفط، تدخل السفن التجارية بالآلاف سنوياً للموانئ الليبية المحملة بالسيارات والسلع التموينية والمواد الطبية والقمح والشعير والفواكه والمواشي وغيرها الكثير، بهذا يكون الاقتصاد الليبي اقتصادا أزرق تصل نسبته إلى 98% فيما تعتمد عليه البلاد كشريات تصدير لمصدر دخلها الوحيد . (فرحات،2024).

مقومات الوضع الراهن للاقتصاد الأزرق في ليبيا:

مقومات الوضع الراهن للاقتصاد الأزرق في ليبيا تتمثل في إمكانات بحرية هائلة (شواطئ طويلة، ثروات بحرية (وجهود حثيثة لوضع استراتيجيات وطنية) استراتيجية 2025، بالتعاون مع الأمم المتحدة، مع التركيز على تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط عبر قطاعات مثل السياحة البحرية، الطاقة المتجددة البحرية، النقل، الاستزراع السمكي، وتطوير البنية التحتية للموانئ، ولكن التحدي الأكبر يكمن في الحاجة لسياسات مرنة، بنية تحتية، وتنسيق مؤسسي قوي لترجمة هذه المقومات إلى نمو مستدام ومشاريع مبتكرة .

الإيجابيات والإمكانيات:

1. **الموارد البحرية الغنية:** سواحل ليبيا الطويلة (أكثر من 1900 كم) غنية بالثروات السمكية والإمكانيات للسياحة والزراعة المائية.
2. **الرؤى والاستراتيجيات الوطنية** :هناك جهود حثيثة لوضع استراتيجيات وطنية (استراتيجية 2025) لتحقيق التنمية المستدامة عبر الاقتصاد الأزرق بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(UNDP)
3. **التنوع الاقتصادي** :يعتبر الاقتصاد الأزرق ركيزة أساسية لتنويع الاقتصاد الليبي وتقليل الاعتماد على النفط.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

4. **خلق فرص العمل** : يوفر الاقتصاد الأزرق فرص وظيفية جديدة من خلال تحفيز ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

5. **تطوير قطاعات جديدة** : يشمل الاستثمار في الطاقات المتجددة البحرية، والسياحة الساحلية، والنقل البحري، ومصايد الأسماك.

6. **الابتكار والبحث العلمي** : هناك حاجة لربط المؤسسات الأكاديمية بالمشاريع البحرية لتطوير حلول محلية مبتكرة .

التحديات والمقومات المطلوبة (ما يجب العمل عليه):

1. **تطوير البنية التحتية** : الحاجة لتطوير الموانئ والمراسي لدعم الأنشطة البحرية.

2. **إطار تشريعي مرن:** وجود قوانين أكثر مرونة لتوجيه الصناعات البحرية وتشجيع نموها، وتمويلها من المؤسسات المصرفية المحلية.

3. **التنسيق المؤسسي** : ضرورة التنسيق الفعال بين الوزارات المختلفة (البيئة، النقل، السياحة، إلخ) لضمان تنفيذ المشاريع.

4. **الشراكة بين القطاعين العام والخاص:** تعزيز الشراكات لتبادل الخبرات والتقنيات.

5. **بناء القدرات والتدريب** : توفير التدريب والتخصصات اللازمة لضمان وجود الكفاءات الوطنية المؤهلة ادارياً وفنياً.

6. **زيادة الوعي** : تنفيذ حملات توعية بأهمية الاقتصاد الأزرق على كافة المستويات.

7. **وجود ارادة واقتناع** : لدى متخذي القرار بأهمية الاقتصاد الازرق.

باختصار، ليبيا لديها الإمكانات الطبيعية والمبادرات للاستثمار في الاقتصاد الأزرق، لكن الوضع الراهن يتطلب تجاوز التحديات الهيكلية والمؤسسية لتفعيل المقومات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالاستثمار الفعال في قطاعات الاقتصاد الازرق.

استراتيجيات وخطط الاقتصاد الازرق في ليبيا:

تخطط ليبيا لتطوير " الاقتصاد الأزرق "كنموذج تنموي مستدام، عبر وضع استراتيجية وطنية تركز على الاستثمار في الموارد البحرية والساحلية بشكل مستدام، ويشمل قطاعات

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

مثل: السياحة البحرية، الطاقة المتجددة البحرية، النقل البحري، والاستزراع السمكي، بدعم من الأمم المتحدة، بهدف تنويع الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة، عبر تشكيل لجان متخصصة وورش عمل لوضع السياسات وتحديد الأنشطة الواعدة . ولعل صدور قرار من الحكومة سنة م2025 بشأن تشكل اللجنة المعنية بالاقتصاد الازرق في ليبيا مهمتها إعداد استراتيجيات للاستثمار المستدام في القطاعات البحرية، وفي سبتمبر 2025 أقيمت ورشة عمل في طرابلس تحت شعار – استدامة الموارد البحرية للتنمية الشاملة – لعرض مسودة الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الازرق. ناقش خلالها تعزيز دور القطاع الخاص، وتطوير الموانى، والصيد البحري وتربية الاحياء المائية، وغيرها، ونُظمت ورشة عمل لتعزيز الاستثمار في الاقتصاد الازرق، بمشاركة وزارات بيئية واقتصادية، وعرضت تجارب لدول مثل: المغرب والبرتغال ... وغيرها، كنماذج متوسطية.

المحاور الرئيسية لخطط الاقتصاد الأزرق في ليبيا:

- **وضع استراتيجية شاملة** : تشكيل لجان حكومية (مثل لجنة الاقتصاد الأزرق بوزارة الاقتصاد والتجارة) لوضع سياسات وطنية لتطوير الاستثمار في الموارد البحرية.
- **تنمية القطاعات البحرية:** التركيز على السياحة البحرية البيئية، والطاقة المتجددة (مثل طاقة الرياح البحرية وأمواج البحر)، والنقل البحري، وتحسين الصيد المستدام، وتربية الأحياء المائية .
- **الاستفادة من الخبرات الدولية** :التعاون مع الأمم المتحدة والخبراء الدوليين لتبادل الخبرات وتوفير الدعم الفني، بالاستناد إلى نماذج ناجحة كالمغرب والبرتغال.
- **تطوير البنية التحتية والتشريعات** : مراجعة وتحديث القوانين والتشريعات التي تسهل الاستثمار البحري، وتطوير الموانئ والمراسي لدعم الأنشطة اللوجستية.
- **بناء القدرات والوعي** : إنشاء برامج تعليمية وتدريبية متخصصة في الاقتصاد الأزرق، وتنظيم حملات توعية بأهميته للبيئة والمجتمع .

الجهات الفاعلة:

- وزارة الاقتصاد والتجارة.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

- وزارة الاستثمار.
- وزارة البيئة.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.(UNDP)
- وزارات أخرى (النقل، الثروة البحرية، السياحة، التعليم) .

بشكل عام، تسعى ليبيا لتحويل سواحلها الغنية إلى محرك تنموي جديد، يقلل الاعتماد على النفط ويحقق التنمية المستدامة عبر استغلال الموارد البحرية بشكل مسؤول ومستدام.

جهود بعض الدول العربية في الاقتصاد الازرق:

حالة تونس: تعتبر تونس من الدول الرائدة في مجال تنمية الاقتصاد الأزرق، حيث تتمتع بواجهة بحرية غنية وطويلة على البحر الأبيض المتوسط، تمتد الى الكثر من 1300 كيلو متر، ويقطن بالمناطق الساحلية 7.6 مليون نسمة (أي الكثر من 66% من سكان البلاد) يعتمدون بشكل أساسي على الموارد الساحلية والبحرية في كسب أرزاقهم. (تقرير البنك الدولي 2023)، حيث يوفر الساحل معظم الانتاج الصناعي والسياحي وبه نحو 75% من الاستثمارات مما يعكس اهميته للبلاد التي يبرزها الانفتاح في المبادلات الخارجية بصفة خاصة حيث تجدر الاشارة الى ان 97% من التجارة الخارجية لتونس تتم عن طريق البحر، علماً ان حصة الشحن البحري عن طريق البواخر التونسية لا تمثل حاليا سوى 7% من حركة الشحن، مقارنة بنسبة 21% عام 1995.

في تونس تمثل حصة الاقتصاد الازرق 12% من الناتج المحلي الاجمالي ويوفر إمكانات كبيرة للتنمية، ومن شأنه ان ينوع الاقتصاد، ويخلق فرص عمل مستدامة، ويحسن القدرة على التكيف مع المناخ، مما يتيح لها فرص متنوعة للاستفادة من الموارد البحرية على الرغم من التحديات البيئية والتمويلية، فقد عملت تونس على تطوير استراتيجيات فعالة تهدف إلى تعزيز الأنشطة الاقتصادية المستدامة في القطاعات البحرية. (الشروق 2024).

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

وتسعى الحكومة التونسية إلى تعزيز السياحة البيئية عبر تطوير وجهات بحرية جديدة تبرز الجمال الطبيعي والتنوع البيولوجي للبلاد، بتطوير أنماط سياحية مستدامة تتماشى مع متطلبات الحفاظ على البيئة، مما يعكس التوجه المستقبلي نحو استخدام الموارد البحرية بشكل يحافظ على سلامتها، ويعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهو عنصر هام في تحقيق الأهداف المنشودة، حيث تسهم هذه الشراكات في نقل التقنية وتبادل المعرفة، مما يفتح المجال أمام الابتكار في مواجهة التحديات المرتبطة بالاقتصاد الأزرق.

حالة المملكة المغربية: يُعتبر المغرب مثالاً بارزاً في مجال تنمية الاقتصاد الأزرق، حيث يمتلك سواحل تمتد لحوالي 3,500 كيلومتر على طول المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، يتميز هذا الاقتصاد بتنوع قطاعاته، بدءاً من صيد الأسماك إلى السياحة البحرية، مما يساهم في دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز التنمية المستدامة.

جاء في تقرير البنك الدولي 2022م، إن التعاون المحدود بين القطاعات الحكومية، واعتماد سياسات متفرقة، والافتقار إلى التخطيط المتكامل للميزانية عبر القطاعات، من معيقات نمو الاقتصاد الأزرق في المغرب، الذي يشمل كل الأنشطة المرتبطة بالبحر، وجاء في التقرير أن المغرب يملك ثروة من الموارد البحرية المتميزة بمستويات عالية من التنوع البيئي بأكثر من 600 نوع سمكي؛ فيما تساهم المناطق الساحلية بنسبة 59% في الناتج المحلي الإجمالي وتوفر 52% من إجمالي الوظائف.

ويقدم التقرير الذي جاء بعنوان، (تجربة رائدة في تخطيط الحيز البحري بالمغرب) فرصة لبلورة مفهوم الحفاظ على البيئة والتنمية، استعراضاً عملياً لتخطيط الحيز البحري، الذي يجمع العديد من مستخدمي موارد المحيط، ويزودهم بما يحتاجونه من بيانات. ويُساعد قطاع مصايد السمك وحده بنسبة 1.5% في الناتج المحلي الإجمالي بالمغرب، ويُوفر حوالي 700 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة؛ ويمثل قطاع الثروة السمكية 7.1% من إجمالي الصادرات وفقاً لإحصائيات مكتب الصرف.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

كما أشار تقرير البنك الدولي إلى أن المغرب أدرك التحديات التي يواجهها الاقتصاد الأزرق، وبدأ عمليات تخطيط متكاملة منذ 2015م باعتماد قانون الساحل والخطط الساحلية الوطنية والإقليمية، والاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة المصادق عليها عام 2017م.

وفي عام 2019 دعت الحكومة المغربية إلى نهج جديد لسد فجوات التنمية في البلاد، وفي عام 2021 نشرت لجنة ملكية خاصة تقريراً حول النموذج التنموي الجديد، الذي تضمن توصيات لتسخير الإمكانيات الكبيرة للاقتصاد الأزرق، وتطوير الأنشطة المرتبطة به، مثل تربية الأحياء المائية وزراعة الأعشاب البحرية والطاقة البحرية المتجددة. وفي عام 2021 حددت الحكومة المغربية هدف خلق حوالي 450 ألف فرصة عمل في مصايد الأسماك البحرية والصناعات الغذائية الفلاحية في خمس سنوات، كجزء من إنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق التعافي بعد تداعيات أزمة "كوفيد-19."

ويؤكد تقرير البنك الدولي في هذا الصدد على أهمية تخطيط الحيز البحري وضرورة مشاركة جميع الأطراف من القطاع العام ومن الأطراف الفاعلة في القطاع الخاص، وكذلك محترفي مهنة الصيد، في جميع القرارات من مراحل التخطيط الى التنفيذ.

وفي مايو 2022، وافق البنك الدولي على قرض بقيمة 350 مليون دولار، ما يعادل 3.8 مليارات درهم، لدعم الحكومة في برنامج الاقتصاد الأزرق الذي يهدف إلى تحسين خلق فرص الشغل والنمو الاقتصادي وضمان الأمن الغذائي واستدامة ومرونة الموارد الطبيعية، وسيمكن تخطيط الحيز البحري من دعم النموذج التنموي الجديد للمغرب، والاستراتيجية البحرية وفق خبراء البنك الدولي، إذ سيساهم في تحقيق أهداف خلق فرص العمل والمساعدة على عكس الاتجاه، وتفادي تدهور النظام البيئي البحري. (مجموعة البنك الدولي ،2022).

حالة بنقلاديش : تعد بنقلاديش من أكبر الدول في جنوب شرق أسيا إهتماماً بالاقتصاد الأزرق، حيث يعتمد أكثر من 30 مليون شخص فيها على الموارد البحرية لكسب أرزاقهم من خلال عملهم في صيد الأسماك والنقل التجاري البحري . وقد بات في مرحلة مبكرة الاهتمام بموارد الاقتصاد الأزرق إلا أنها تواجه عدداً من التحديات منها توفر التقنيات والموارد المالية اللازمة لذلك، وفى سبيل ذلك فقد اتخذت الحكومة عدة تدابير لتنمية

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

الإقتصـاد الازرق منها: إنشـاء معهد أبحاث لدراسة العلوم البحرية وعلوم المحيطات وتدريب وصقل مهارات الموظفين لتحقيق التنمية المستدامة للموارد البحرية، أيضاً أقامت تعـاون علمي مـع الدول الأخرى للاستفادة من خبراتها في تنمية موارد الاقتصاد الأزرق.

حالة إندونيسيـا : اهتمت اندونيسيا باكراً بتفعيل برامج الاقتصاد الازرق اذ بلغت مساهمة الإقتصاد البحري في عام 2008 ما قيمتـه 73 مليـار دولار أمريكي بنسبـة 13% مـن الناتـج المحلى الإجمالي، وارتفعت إلى 256.5 مليار دولار عام 2013، ويتكون الإقتصاد الأزرق في اندونيسيا من سبعة قطاعات هي: مصائد الأسماك، والسياحة البحريـة، والنقل البحري، والصناعات البحرية، والطاقة والموارد المعدنية، والمرافق البحرية (الموانئ، المستودعات... الخ)، والخدمات البحرية، بالإضافة إلى الخدمات الحكوميـة، ويبلغ عدد العاملين في الأنشطة المتعلقة بالاقتصاد البحري حوالى5.3 مليون عامل يمثلون نحو 11.5% من إجمالي القوة العاملة الإندونيسيـة، يعمـل منهـم نحو 7.1 مليون في مصائد الأسماك والاستزراع المائي بينما يعمل في المرافـق البحريـة حوالى 1.8 مليون عامل .

الخاتمة:

خلاصـة القول ان موارد الاقتصاد الازرق موارد مهدورة تستحق الاستثمار، نظراً لأهميتها البيئية والاقتصادية والاجتماعية خاصة للدول والمجتمعات النامية والفقيرة، الساعية للتنمية المستدامة وللحفظ على البيئة الطبيعية.

النتائج:

خلص البحث الى جملة من النتائج اهمها ما يلي:

1- على الرغم من الخطط والسياسات والبرامج التنموية المطبقة خلال العقود الماضية، لا يزال الاقتصاد الليبي اقتصاداً أحادياً يعتمد بدرجة كبيرة على إيرادات النفط، ولا يزال

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

أداؤه يتأثر بشدة بتقلبات الأسعار العالمية للنفط من ناحية وبالأحداث السياسية والأمنية التي تشهدها ليبيا منذ عام 2011 من ناحية أخرى.

2- ليبيا دولة غنية بالثروات الطبيعية وتمتلك إمكانيات هائلة إلا أنها لم تستثمرها بالشكل الأمثل، بما في ذلك النفط الذي هو مصدر دخلها الرئيسي، حيث لدى هذا القطاع القدرة على مضاعفة إنتاجه إلى أكثر من 3 ملايين برميل بدلاً من 1.6 مليون برميل يومياً، الأمر الذي يُولد 9 مليارات دولار إضافية في السنة.

3- تمتلك ليبيا المساحة الشاسعة والموقع الجغرافي المميز وساحل طويل، مطل على البحر الابيض المتوسط، الذي يؤهلها بأن تلعب دوراً محورياً في استيعاب جزء كبير من نمو حركة التجارة الدولية، بين إفريقيا وأوروبا عبر موانئها، ناهيك عما تمتلكه من خامات أولية وموارد طبيعية، لو تم استغلالها بالشكل الأمثل يمكن أن تكون مصدراً من مصادر الدخل الوطني.

4- تمتلك ليبيا أيضاً مقومات سياحية هامة ومتعددة تُمثل عومل جذب سياحي مهمة لو تم توظيفها بشكل الأمثل ستأخذ ليبيا دورها ومكانتها على الخريطة السياحية.

5- أما قطاع الزراعة وبسبب محدودية الأراضي الزراعية وكمية المياه، فلا يمكن أن يكون قطاع استراتيجي بديل في تنويع مصادر الدخل بقدر ما يمكن أن يعول عليه في تخفيض القيمة الاستيرادية وتغطية المتطلبات المحلية للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية الرئيسية ويساهم في خلق فرص عمل.

6- على الرغم من كل هذه المقومات والإمكانيات التي تتمتع بها ليبيا إلا أنها تواجه العديد من التحديات التي تقوض أي محاولة للتنمية والتطوير في مجلات الاقتصاد الازرق.

7- هناك تحديات تاريخية ملازمة للاقتصاد الليبي، كالاعتماد على النفط وسياسات الاقتصاد الموجه التي تستحوذ على نسبة كبيرة من الميزانية العامة وتشكل عائقاً أمام تنمية وتطوير الاقتصاد الليبي. وتحديات أخرى حديثة مرتبطة بالانقسام السياسي وحالة الفوضى التي تعيشها ليبيا حالياً يشكل هذا التحدي عائقاً أمام توظيف المقومات التي تتمتع بها ليبيا والاستفادة من ارتفاع أسعار النفط.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

8- يظهر البحث ان الاقتصاد الازرق يمكن ان يكون محركاً للنمو المستدام إذا تم تنفيذ السياسات والاستراتيجيات المناسبة، وتعتمد استدامة الاقتصاد الازرق على الحفاظ على البيئة البحرية والاستفادة المثلى من مواردها، وهذا يتطلب جهوداً مشتركة من الحكومة والمجتمع عموماً لضمان استدامة هذا القطاع المهم.

التوصيات:

يقترح البحث عدة توصيات، بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام من خلال استغلال الموارد البحرية بشكل مسؤول، كمحرك للنمو الاقتصادي مع الحفاظ على البيئة البحرية، حيث تتضمن الاتي:

1- – تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال الدفع بتنمية بعض القطاعات الواعدة غير المستغلة، بما في ذلك قطاع النفط والغاز وكذلك قطاعات مثل الصناعة وتجارة العبور والثروة السمكية والطاقات المتجددة والسياحة البحرية، مما يمكن الاقتصاد الليبي من تنويع مصادر دخله والتقليل من الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل.

2- الاهتمام بقطاعات الاقتصاد الازرق، ضمن اطار استراتيجي، ليس كمصادر للدخل فقط، بقدر ما يمكن أن يعول عليه في تخفيض القيمة الاستيرادية وتغطية المتطلبات المحلية، وصولاً إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي كخطوة اولى .

3-إعداد خارطة استثمارية توفر معلومات شاملة ودقيقة عن جميع الفرص الاستثمارية المتاحة في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية الواعدة والتي من ضمنها قطاعات الاقتصاد الازرق، لتكون قاعدة بيانات يستند عليها المستثمرين ومتخذي القرار.

4- خلق مناخ استثماري سليم يجذب الاستثمار الأجنبي للمساهمة في تمويل وتنفيذ الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الواعدة غير المستغلة (الاقتصاد الازرق) لتساهم في زيادة الانتاج المحلي وخلق مزيد من فرص العمل.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

5- إعادة تحديد دور الدولة ومؤسساتها من خلال تقليص هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي وفسح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في تنمية وتطوير الاقتصاد الليبي.

6- الاطلاع على توصيات اللجنة المعنية بالاقتصاد الأزرق في ليبيا، مثل: إجراء دراسات تفصيلية حول إمكانيات الاقتصاد الأزرق، تحديد الأنشطة البحرية القابلة للتطوير والاستثمار بشكل مستدام، وضع استراتيجية شاملة، تحديد السياسات اللازمة، والتنسيق بين الوزارات المعنية، كما تشمل مراقبة الأنشطة البحرية، دعم البنية التحتية البحرية، تنفيذ برامج تعليمية، تعزيز التعاون الدولي، وتنفيذ حملات توعية .

المراجع :

- الإسكوا، (2020)، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) .

https://www.lse.ac.uk/granthaminstitute/explainers/what-is-the-blue- منشورات معهد جرانثام للأبحاث في كلية لندن للاقتصاد،2024.

The World Bank, "Libya Economic Update October 2021 (Arabic) MPO October 2021.

احمد عبد الجبار، مصطفى الذوادي،2013، دور الثروة البحرية في الاقتصاد الوطني كأحد البدائل للنفط، المؤتمر العلمي الأول للصادرات غير نفطية ودورها في تنويع الاقتصاد الليبي.

أفلفيز زهيرة، بن حميمد نور الهدى، 2019، مقاربة الاقتصاد الأزرق والتنمية المستدامة: التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، رسالة ماستر غير منشورة ، جامعة جيجيل : الجزائر .

الجهاز التنفيذي للطاقات المتجددة،2017، المخطط الوطني لتطوير الطاقات المتجددة (2013-2025) ، ورشة عمل إقليمية لبناء القدرات حول: الربط بين المياه والطاقة المتجددة، بيروت، لبنان .

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 26 يوليو 2025
Volume 26 July 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم الاستلام في : 2025/11/30 تم القبول في: 2025/12/12 تم النشر في : 2025/12/14
www.doi.org/10.62341/HCSJ

حميدة أبورونية ليبيا (2021): أثر الريع الخارجي على الاقتصاد الليبي: وكيف ننتقل لاقتصاد انتاجي تنافسي، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية.

شامية بن عباس، أكرم لعور، التوجه نحو الاقتصاد الأزرق. كمسار جديد لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر عبر البحر المتوسط، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد / 6 – العدد/1 – جوان 2019 .

صالح الفيتوري الصادق الطيب، فيصل عبد الرحمن كحلول، 2025، دور الاقتصاد الازرق في تعزيز التنمية المستدامة (تجارب بعض الدول)، مجلة الاصالة – العدد 11 – يونيه/ 2025م.

الطاقة، الرئيسية/ طاقة متجددة/ بدء تنفيذ أول مشروع للطاقة الشمسية في ليبيا بقيادة توتال، 16-06-2022، https://www.attaqa.net/

عماد عنان 2020، الخليج ... الاقتصاد الازرق البديل الامن للنفط، www.noonpost.com.

فينشينسو بيكانو، 2020، الجمعية الاقليمية والمحلية الاورومتوسطية ، تقرير حول الاقتصاد الازرق للسلطات المحلية والاقليمية في منطقة البحر الابيض المتوسط ، برشلونة ، اسبانيا.

محمد جلال محمد السيد خطاب، (بدون سنة تشر) متطلبات تفعيل دور الاقتصاد الازرق في تحقيق التنمية المستدامة في مصر ، كلية التجارة–جامعة الاسكندرية .

ناصر عبدالكريم الفزواني (2016) الاقتصاد الليبي: الواقع والتطلعات– دراسة تحليلية مبسطة بالتطبيق على قطاع النفط خلال الفترة من 1969–2014 ، دراسة بحثية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث .

التنمية المستدامة للموارد الزرقاء لتحسين النمو الاقتصادي، https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-

https://www.hsbmarine.com/ar/blog.

https://www.resonanceglobal.com/blog/the-growing-blue-economy.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع